الأمم المتحدة S/2014/332*

مجلس الأمن

Distr.: General
12 May 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا – بيساو

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملاً بقراري مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢) و ٢١٠٣ (٢٠١٣)، وهو يتناول التطورات الرئيسية في المجال السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي وفي مجالي حقوق الإنسان والعمل الإنساني في غينيا – بيساو منذ صدور تقريري المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/105).

ثانيا – إعادة إرساء النظام الدستوري واحترامه

ألف – الحالة السياسية

١ – لمحة عامة عن الحالة السياسية في البلد

٢ – اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بإحراز تقدم كبير في الجهود الرامية إلى العودة بالبلد إلى النظام الدستوري، ولا سيما من خلال إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في ١٣ نيسان/أبريل.

٣ – وبعد التأخُّر في اختتام عملية تسجيل الناخبين، في ١٠ شباط/فبراير، أجرى الرئيس الانتقالي مانويل سيريفو نامادجو مشاورات مع الأحزاب السياسية وسائر أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني لتحديد موعد جديد للانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في ١٦ آذار/مارس. وفي ٢١ شباط/فبراير، أصدر الرئيس الانتقالي مرسوماً رئاسياً للإعلان عن إجراء الانتخابات العامة في ١٣ نيسان/أبريل. وفي ٦ آذار/مارس، عقدت الجمعية الوطنية جلسة استثنائية للتصديق على الجداول الزمنية الانتخابية الجديدة التي اقترحها الرئيس الانتقالي.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

14-32230 (A) 190514 190514

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وفي ٣ آذار/مارس، أعلن الرئيس الانتقالي علناً أنه لن يخوض الانتخابات الرئاسية. وقد وضع هذا الإعلان حداً للجدل القائم بشأن احتمال ترشحه، وهو ترشُّح كان محظوراً بموجب الميثاق السياسي الانتقالي المؤرخ أيار/مايو ٢٠١٢.

٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت الانقسامات الداخلية على القيادة في الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي. وفي ٢١ شباط/فبراير، قامت مجموعة مؤلفة من تسعة أنصار براهيما كامارا، الذي كان يُعَدُّ من أبرز المرشحين لقيادة الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، بتقديم شكوى لدى محكمة بيساو الإقليمية بشأن العملية التي اتبعها المؤتمر الوطني للحزب في اختيار أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي وإدارة الشؤون القانونية. وفي ٢٤ شباط/فبراير، اتهم هؤلاء المناصرون دومينغوس سيمويس بريرا، الزعيم الجديد للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، ورئيس المؤتمر الوطني، بالمحسوبية والتحيز ضد أنصار آخرين للسيد كامارا. وقال أفراد المجموعة إنهم كانوا مضطرين لاتخاذ إجراءات قانونية ضد السيد سيمويس بريرا لـ ''عدم استعداده لتشجيع الحوار''، رغم عدم تشكيكهم في النصر الذي حققه. وفي ٤ آذار/مارس، رفضت محكمة بيساو الإقليمية النظر في الشكوى على أساس أن المدَّعين لم يستخدموا الآليات المتوافرة لدى الحزب لحلّ المنازعات.

٦ - وفي ٣ آذار/مارس، انتخبت اللجنة المركزية للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي خوسيه ماريو فاز، وزير المالية السابق في الحكومة المقالة ورئيس البلدية الأسبق لبيساو، مرشحاً رئاسياً لها. وانتُخب السيد فاز من بين ثمانية مرشحين آخرين، بمن في ذلك كارلوس غوميس جونيور، رئيس الوزراء الأسبق. ووافقت اللجنة المركزية أيضاً على القائمة النهائية لمرشحي الحزب الأفريقي في الانتخابات التشريعية. وفي ٥ آذار/مارس، قدم الحزب الأفريقي إلى المحكمة العليا قائمتي مرشحيه للانتخابات الرئاسية والتشريعية. وفي اليوم التالي، التمس المدعي العام لدى المحكمة العليا تنحية السيد فاز كمرشح للحزب الأفريقي على أساس التحقيق الجنائي الذي جرى في أنشطة فساد مزعومة للسيد فاز في شباط/فبراير ٢٠١٣. وفي ١٢ آذار/مارس، رفضت المحكمة العليا طلب المدعي العام على أساس عدم صدور إدانة بأي جرم بحق السيد فاز. وخلصت المحكمة العليا إلى أن من حق السيد فاز التمتع بحقوقه السياسية كاملةً، وذكرت أنه لا توجد عوائق قانونية أمام خوضه الانتخابات. وفي ١٣ آذار/مارس، قدَّم الحزب الأفريقي طلباً إلى محكمة الاستئناف في بيساو لرفع القيود التي فرضها المدعي العام في شباط/فبراير ٢٠١٣ على سفر السيد فاز.

٧ - وفي ١٨ آذار/مارس نشرت المحكمة العليا قائمة تشمل ١٥ حزباً سياسياً من الأحزاب المؤهلة للمشاركة في الانتخابات التشريعية، وقائمة تشمل ١٣ مرشحاً رئاسياً مؤهلاً للانتخاب، من بينهم خمسة مرشحين مستقلين. ولم يجرِ إقرار ترشيح ثمانية مرشحين للرئاسة، بينهم امرأة، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى عدم استيفائهم الشروط الإدارية المبينة في قانون الانتخابات.

٨ - وفي ٢٠ آذار/مارس، وقَّع ١٢ مرشحاً للرئاسة، بمن في ذلك آبل إنكادا من حزب التجديد الاجتماعي، والسيد فاز (الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي)، ونونو غوميس نابيام (مرشح مستقل)، وباولو غوميس (مرشح مستقل)، مدونة قواعد السلوك الانتخابي التي دعت إليها منظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيون والنقابات العمالية. ووقَّعت ١٠ أحزاب سياسية أيضاً على مدونة قواعد السلوك التي أُعدت بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بما في ذلك الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي. وبدأت الحملة الانتخابية رسمياً في ٢٢ آذار/مارس، وامتدت على مدى ٢١ يوماً.

٩ - وفي ٢٠ آذار/مارس، أبلغ وفدٌ لحزب التجديد الاجتماعي بقيادة ألبيرتو نامبيا، رئيس الحزب، خوسيه راموس - هورتا، ممثلي الخاص ورئيس المكتب المتكامل، بأن السيد ماريو فامبيه، المرشح لحزب التجديد الاجتماعي للبرلمان قد جرى اختطافه على يد رجال مسلحين في ذلك اليوم، وأنه محتجز في مقر القوات المسلحة في أمورا، بيساو. وفي أعقاب المساعي التي بذلتها قيادة حزب التجديد الاجتماعي، ورئيس الوزراء الانتقالي روي دوارتيه دي باروش، والشركاء الدوليون الرئيسيون في بيساو، أُطلق سراح السيد فامبيه في آخر الأمر في ٢١ آذار/مارس. وأُدخل المستشفى في وقت لاحق بسبب إصابات أُفيد بأنها ناجمة عن الضرب الذي تعرض له أثناء الاحتجاز. وفي مؤتمر صحفي معقود في ٢٠ آذار/مارس، أدان السيد إنكادا، المرشح الرئاسي لحزب التجديد الاجتماعي، أعمال التخويف التي يتعرض لها قادة حزب التجديد الاجتماعي. ونفى أيضاً الشائعات التي تزعم أنه قد انسحب من السباق الرئاسي وأنه يُجري محادثات مع المرشح المستقل السيد نابيام.

١٠ - وفي ٢١ آذار/مارس، عقد ممثلي الخاص اجتماعاً ضمَّ ممثلين عن الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، لمناقشة البيئة المستقبلية المتوقعة في مرحلة ما بعد الانتخابات، بالإضافة إلى مسألة احتجاز السيد فامبيه. وفي ٢٢ آذار/مارس، اجتمع ممثلي الخاص، إلى جانب الممثلين الخاصين للاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،

مع الرئيس الانتقالي للإعراب عن شواغل الشركاء الدوليين بشأن أعمال التخويف السياسي في البلد.

١١ - وفي ٢٥ آذار/مارس، عقد الرئيس الانتقالي اجتماعاً للمجلس الأعلى للدفاع الوطني وقد جرت خلاله مناقشات شملت جملة أمور منها مسألة اختطاف واحتجاز السيد فامبيه. وصرَّح الرئيس الانتقالي لوسائط الإعلام في وقت لاحق بأن المؤسسة العسكرية أبلغته أنها تعتبر السيد فابيه من الفارِّين من الجيش وقد ألقت القبض عليه لمنعه من خوض الانتخابات باعتباره ضابطاً عسكرياً في الخدمة. وذكر الرئيس الانتقالي أنه لا يمكن أن يكون هناك من مبرر، في رأيه، للعنف الذي تعرَّض له السيد فامبيه. وأضاف أن الجيش قد أكد من جديد التزامه بـ ''عدم التسامح مطلقاً'' إزاء أي تعطيل للانتخابات وكفالة الأمن خلال العملية الانتخابية.

١٢ - وفي ٤ نيسان/أبريل، توفي الرئيس الأسبق كومبا يالا على إثر إصابته بنوبة قلبية في منزله في بيساو. وكان السيد يالا يشارك بنشاط في الحملة الانتخابية باسم المرشح الرئاسي المستقل السيد نابيام. وفي اليوم نفسه، أصدرت الحكومة الانتقالية مرسوماً للإعلان عن فترة من الحداد الوطني لمدة ثلاثة أيام، يواكبها تعليق الحملة الانتخابية. وأعلن الرئيس الانتقالي أيضاً، في ٤ نيسان/أبريل، عن تنظيم مراسم جنازة رسمية للسيد يالا بعد الانتخابات. ودعا ممثلي الخاص، في مؤتمر صحفي عُقد في اليوم نفسه، إلى تهدئة الأجواء في البلد، وطلب عدم تسييس وفاة السيد يالا، وحثَّ أنصار السيد يالا على إبداء الاحترام للإرث الذي خلَّفه الزعيم السابق من خلال الحفاظ على السلام خلال العملية الانتخابية.

١٣ - وفي ١٣ نيسان/أبريل، جرت الانتخابات في موعدها. وأجمعت بعثات المراقبين الدوليين للانتخابات، التي شملت الاتحاد الأفريقي (بقيادة الرئيس الأسبق لموزامبيق جواكيم تشيسانو)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (بقيادة الرئيس المؤقت الأسبق لليبريا أموس سُوير)، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية (بقيادة الرئيس الأسبق لكابو فيردي ماسكاريناس مونتيرو)، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (بقيادة وزير خارجية موزامبيق السابق ليوناردو سيماون) والاتحاد الأوروبي (بقيادة عضو البرلمان الأوروبي كريستوف ليسيك) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (بقيادة عضو برلمان كوت ديفوار لاسانا روسو)، على تقييم الانتخابات باعتبارها ''سلمية وحرة ونزيهة وشفافة'' رغم حدوث بعض المشاكل التقنية الثانوية.

١٤ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، أعلن رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات عن النتائج المؤقتة للانتخابات. وقد حصل السيد فاز، المرشح الرئاسي للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا

وكابو فيردي، على ٤٠,٩٨ في المائة من الأصوات، يليه السيد نامبيام، المرشح المستقل، الذي حصل على ٢٥,١٤ في المائة من الأصوات. ووفقاً للقوانين الانتخابية، ونظراً إلى عدم حصول أي مرشح على ٥٠ في المائة على الأقل من الأصوات بالإضافة إلى صوت واحد، كانت المنافسة في دورة التصفية للانتخابات الرئاسية بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات، أي السيد فاز والسيد نابيام. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات أن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي قد فاز بالمقعدين المخصصين للشتات في الانتخابات التشريعية، ليبلغ بذلك العدد الإجمالي لمقاعد الحزب ٥٧ مقعداً (مما مجموعه ١٠٢ من المقاعد)، وحزب التجديد الاجتماعي الذي حصل على ٤١ مقعداً، وحزب التقارب الديمقراطي الذي حصل على مقعدين، وحزب الديمقراطية الجديدة وحزب الاتحاد من أجل التغيير اللذان حصل كل منهما على مقعد واحد.

١٥ - وفي حين أعربت قيادات كلّ من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي وحزب التجديد الاجتماعي عن قبولها بالنتائج، أعلن قادة حزب التقارب الديمقراطي وحزب الديمقراطية الجديدة أنهم لن يقبلوا بنتائج الانتخابات التشريعية، بحجة أن حزبيهم قد فازا بعدد من المقاعد يفوق العدد الذي ذكرته اللجنة الوطنية للانتخابات. وفي ١٨ نيسان/أبريل، رفع حزب الديمقراطية الجديدة شكوى لدى اللجنة الوطنية للانتخابات بشأن نتائج الانتخابات. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، أبلغ قائد حزب التقارب الديمقراطي الصحافة بأن حزبه لن يُواصل إجراءات الشكوى لما فيه مصلحة السلام.

١٦ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات عن النتائج النهائية للانتخابات التي أكدت حصول الحزب الأفريقي على موقع الصدارة في الانتخابات التشريعية، ونتائج المرشحَين المتنافسين في الانتخابات الرئاسية. وأعلنت اللجنة أيضاً عن نسبة قياسية للمقترعين حيث بلغت ٨٩,٢٩ في المائة من مجموع الناخبين. ونظراً إلى أن أي مرشح أو حزب سياسي لم يقدِّم طعناً في غضون ٤٨ ساعة من الإعلان عن النتائج المؤقتة، فلم يتعيّن على محكمة العدل العليا التدخل في هذه العملية. ونتيجةً لذلك، أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات عن موعد الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية التي تقرَّر إجراؤها في ١٨ أيار/مايو.

٢ - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في البلد

١٧ - لم يحرَز تقدم هام في مجاليْ حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. بل على العكس، وقعت حالات جديدة من العنف والتخويف بدوافع سياسية، وقد استهدفت المرشحين للانتخابات، وسُجلت كذلك حالات تدخل في إقامة العدل.

١٨ - وفي ١٧ آذار/مارس، وجّه مكتب المدّعي العام اتهامات رسمية إلى أربعة من الرجال الثمانية الذين احتجزتهم الشرطة القضائية في جريمة قتل صاحب متجر موريتاني في بيساو في ٢٩ كانون الثاني/يناير. ورفع خمسة من المشتبه فيهم، وكانوا قد احتُجزوا في البداية في مقر القوات المسلحة، شكوى جنائية لدى الشرطة القضائية عن الإصابات التي تعرضوا لها أثناء وجودهم رهن الاحتجاز العسكري.

١٩ - وفي ١٧ آذار/مارس، أرجأت محكمة بيساو الإقليمية، للمرة الرابعة، محاكمة المشتبه فيهم الاثني عشر المتهمين بقتل مواطن نيجيري في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي حين كان المتهمون رهن الاحتجاز منذ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فإن احتجازهم رهن المحاكمة واحتجازهم الاحتياطي لم يجريا وفقاً للقانون الوطني.

٢٠ - وفي ١٩ آذار/مارس، زُعِم بأن محامياً يمثِّل عاملين سابقين في هيئة الموانئ في غينيا - بيساو متَّهمين بتحويل الأموال العامة، قد عرَضَ على المدعي العام المكلف بالتحقيق رشوة بمبلغ يقرب من ٠٠٠ ٢٠ دولار، ورشوة بمبلغ آخر قدره ٠٠٠ ١٠٠ دولار في وقت لاحق مقابل ”السكوت“ في التحقيق. واحتجزت الشرطة القضائية المحامي، لكن أُطلق سراحه في ٢٠ آذار/مارس دون توجيه أية تهمة إليه. وفي ٢١ آذار/مارس، أفاد المدعي العام المكلف بالتحقيق أنه تلقى تهديدا بالقتل، وطلب الحصول على الحماية والدعم لمغادرة البلد. وقد غادر البلد في ٢٤ آذار/مارس، لكنه ما لبث أن عاد بعد ذلك بأيام قليلة.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُفرج عن المشتبه فيه المقبوض عليه في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لتوجيه ضرب مبرح إلى وزير النقل والاتصالات في الحكومة الانتقالية. ولم يُلق القبض مطلقاً على ثمانية مشتبه فيهم آخرين جرى استجوابهم في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٢٢ - وفي ٣ نيسان/أبريل، وقّعت الأحزاب والمرشحون المشاركون في الانتخابات العامة بياناً يدعو إلى اعتماد برنامج جديد لحقوق الطفل في غينيا - بيساو عقب الانتخابات مباشرةً. ورُوّج للبيان وصدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (انظر www.republicadimininushoje.org/). وتضم الحملة أكثر من ٣٥٠ منظمة من منظمات الأطفال والشباب وتمثل جميع المناطق في غينيا - بيساو، بينها البرلمان الوطني للأطفال، والمجلس الوطني للشباب، وشبكة الصحفيين الأطفال والشباب، واتحاد الطلاب في غينيا - بيساو. ويعلن هذا البيان الذي أيدته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مختلف الشخصيات البارزة وما يربو على ١٠٠ تحالف للمنظمات الوطنية والإقليمية أن الوفاء بحقوق الطفل مسألة لا يمكن إرجاؤها.

٣ - الجهود الإقليمية والدولية من أجل إرساء النظام الدستوري واحترامه

٢٣ - في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس، عقد رؤساء دول وحكومات البلدان المنتمية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورتهم العادية الرابعة والأربعين في ياموسوكرو. وقرّر قادة الجماعة الاقتصادية، خلال الاجتماع الذي حضره الرئيس الانتقالي وممثلون عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، تمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتمديد الفترة الانتقالية إلى حين تنصيب السلطات الشرعية. وفي بيان صادر في نهاية الاجتماع، ''حذّر'' قادة الجماعة الاقتصادية أفراد قوات الدفاع والأمن، وكذلك السياسيين، ''من القيام بأية أعمال قد تعيق سير العملية الانتخابية بسلاسة''. وبالإضافة إلى ذلك شجَّعوا الأحزاب السياسية والمرشحين ومؤيديهم ''على اللجوء حصراً إلى الوسائل السلمية والقانونية في السعي إلى جبر أي من المظالم''. وأخيراً، حثوا الاتحاد الأفريقي وباقي المجتمع الدولي ''على التعجيل برفع الجزاءات المفروضة على غينيا - بيساو، والتضافر مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تسهيل اعتماد وتنفيذ برنامج توافُقي لمرحلة ما بعد الانتخابات'' بهدف إصلاح مؤسسات الدولة.

٢٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ركّز ممثلي الخاص مساعيه الحميدة، في المقام الأول، على تشجيع التعاون الإقليمي والدولي من أجل تهيئة بيئة سياسية وأمنية مواتية لإجراء الانتخابات العامة. وفي هذا الصدد، أجرى اجتماعات تشاورية متتالية وشارك في منتديات أخرى مع الشركاء الإقليميين والدوليين، سواء في بيساو أو في الخارج.

٢٥ - وواصل ممثلي الخاص أيضا اتصالاته مع الجهات المعنية الدولية، ومنها لجنة بناء السلام، لكفالة مواصلة المجتمع الدولي تعاونه في غينيا - بيساو في مرحلة ما بعد الانتخابات. وفي المناقشات التي جرت مع الشركاء الدوليين، عرَضَ ممثلي الخاص المعلومات المتعلقة بعمل اللجنة الوطنية للتخطيط والتنسيق الاستراتيجي المنشأة في تموز/يوليه ٢٠١٣ لتحديد الأولويات للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية والمرحلة التي تعقبها مباشرة. وعلاوة على ذلك، واصل ممثلي الخاص تيسير إعداد برنامج لتحسين فعالية الحوكمة بهدف تعزيز إعادة بناء المؤسسات الحكومية في غينيا - بيساو، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واللجنة الوطنية للتخطيط والتنسيق الاستراتيجي، وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين الآخرين. وبدعم من كيانات الأمم المتحدة في غينيا - بيساو، تُجري اللجنة الوطنية للتخطيط والتنسيق الاستراتيجي الاستعدادات أيضاً لعقد مؤتمر للمانحين بعد إجراء الانتخابات.

٢٦ - وفي ١ نيسان/أبريل، أصدرت تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام بيانا صحفيا يشدد على أن إجراء الانتخابات ليس سوى الخطوة الأولى نحو إعادة إرساء النظام الدستوري في البلد، وأنه لا بد من أن تعقب الاقتراع ''إصلاحاتٌ أساسية من أجل كفالة الاستقرار الدائم وتوطيد أسس الديمقراطية''. وأعربت التشكيلة عن قلقها إزاء ''أحداث العنف السياسي التي وقعت مؤخرا'' وأدانت أية محاولة لاستخدام الخوف والتهويل ''كأدوات سياسية''. وأكدت التشكيلة مجدداً ''استعدادها للعمل كمنبر تنسيق للمساعدة على وضع استراتيجيات لتعبئة الموارد على الأمدين المتوسط والطويل، دعماً للمبادرات التي تتولى الجهات الوطنية قيادتها للنهوض بأهداف بناء السلام الرئيسية''. وعلاوة على ذلك، أحاطت التشكيلة علما بمقترح ممثلي الخاص المتعلق ببرنامج تحسين فعالية الحوكمة، وأقرت بأهمية الدور القيادي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية في دعم تحديث قطاعيْ الدفاع والأمن في غينيا - بيساو.

٢٧ - وفي حين لا يزال مرفق بناء السلام والإنعاش التابع لصندوق بناء السلام متوقفا عن العمل، قدم الصندوق نحو ٥ ملايين دولار، في إطار مرفق الاستجابة الفورية، إلى مشاريع للمساعدة على تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات. وأتاحت المساهمة المالية مجالاً أمام الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى العمل الذي تقوم به اللجنة الوطنية للتخطيط والتنسيق الاستراتيجي، وتعزيز فرص العمل القائمة على كثافة اليد العاملة للنساء والشباب، ودعم اللجنة الوطنية للانتخابات، وتعزيز الأمن خلال الانتخابات، وتحسين دور المراقبة الذي تضطلع به وسائط الإعلام الوطنية، وتشجيع مشاركة المرأة في الانتخابات بوصفها مرشحة وناخبة ومراقِبة.

٢٨ - وفي ١٠ نيسان/أبريل، أجرى رئيس غانا، جون دراماني ماهاما، زيارة إلى غينيا - بيساو بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في إطار الجهود التي تبذلها المنظمات دون الإقليمية للمساعدة في نزع فتيل التوترات السياسية وتشجيع إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في غينيا - بيساو. واجتمع الرئيس خلال زيارته مع السلطات الانتقالية، وقيادة القوات المسلحة، والشركاء الدوليين، وصرح لوسائط الإعلام بأن القيادة العسكرية أعطته ''ضمانات كاملة'' بأنها لن تتدخل في العملية الانتخابية.

٤ - الجهود الرامية إلى إجراء عملية انتخابية ديمقراطية

٢٩ - بعد الانتهاء من عملية تسجيل الناخبين في ١٠ شباط/فبراير، عمل المكتب الحكومي المعني بتقديم الدعم التقني للانتخابات على طباعة ونشر القائمة المؤقتة للناخبين في الفترة من ١٨ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس، وفقا للشروط القانونية المتعلقة بعرض القائمة والطعن

فيها. وفي ١٨ آذار/مارس، سلّم المكتب إلى اللجنة الوطنية للانتخابات القائمة النهائية للناخبين التي تضمَّنت أسماء ما مجموعه ٥٠٨ ٧٧٥ ناخبين، بما في ذلك ٩٦٦ ٤٠٢ امرأة و ٣١٢ ٢٢ ناخباً من المغتربين. وكانت القائمة تشمل أسماء ٩٥,٦ في المائة من العدد التقديري للناخبين.

٣٠ - وفي موازاة إجراء عمليتي تسجيل الناخبين وتقديم المرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية، واصلت اللجنة الوطنية للانتخابات بذل الجهود لإتمام الاستعدادات اللوجستية للانتخابات. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني والمالي إلى اللجنة، بواسطة الصندوق المشترك للتبرعات المتعدد المانحين لدعم الانتخابات. وفي ٣١ آذار/مارس، أُنجزت الترتيبات المتعلقة بطباعة وتوزيع بطاقات الاقتراع والوثائق المتنوعة للانتخابات، مما أتاح تسليمها إلى بيساو في ٣ نيسان/أبريل. وبعد الانتهاء من عملية إعداد خريطة مراكز الاقتراع في جميع أنحاء البلد بدعم من اللجان الانتخابية الإقليمية، وضعت اللجنة الوطنية للانتخابات الصيغة النهائية للخريطة الانتخابية لمراكز الاقتراع. وشملت الخريطة ٠١٨ ٣ مركزا للاقتراع في البلد و ٥٤ مركزا آخر في أماكن إقامة المغتربين.

٣١ - وفي ١٥ آذار/مارس، بدأت اللجنة الوطنية للانتخابات حملة للتربية المدنية في جميع مناطق البلد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وركزت الحملة على تأكيد الأسباب الداعية إلى التصويت بالنظر إلى أن معظم الأطراف الفاعلين على الصعيد الوطني الذين شاركوا في الأعمال التحضيرية للانتخابات، قد رأوا أن الناخبين يعرفون أصلا كيف يُدلون بأصواتهم. وشملت الحملة الأنشطة القائمة على طرق أبواب الناخبين، وبث البرامج عبر المحطات الإذاعية المجتمعية والخاصة والرسمية، وكذلك عبر التلفزيون الوطني. وفي آذار/مارس، تولّت اللجنة الوطنية للانتخابات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تدريب مدرِّبي موظفي مراكز الاقتراع، والمدرِّبين الإقليميين وموظفي مراكز الاقتراع الإقليمية.

٣٢ - وقدم أيضاً مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو دعماً مستمراً إلى أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني. وفي ٢١ آذار/مارس، في بداية الحملة الانتخابية، بثَّ ممثلي الخاص رسالة تدعو إلى إجراء الانتخابات في مناخ سلمي، وقد أُعيد بث الرسالة بانتظام حتى ١١ نيسان/أبريل عبر أربع محطات إذاعية وطنية. وسجَّل ممثلي الخاص أيضاً رسالة تلفزيونية بثَّها عدد من محطات التلفزيون ووكالات الأنباء على الصعيدين الوطني والدولي في نهاية الحملة الانتخابية. وأنتج المكتب سبعة برامج إذاعية يتعلق بعضها بتسجيل الناخبين، ومدونة قواعد السلوك الانتخابي، وكفالة الأمن في الانتخابات، والمرأة في العمل السياسي، والحماية البيئية، ودور المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

٣٣ - ونظم المكتب يومي ٢ و ٣ نيسان/أبريل حلقة عمل تدريبية لموظفي الانتخابات، بالشراكة مع اللجنة الوطنية للانتخابات وكليَّة الحقوق في جامعة بيساو. وحضر حلقة العمل ما مجموعه ٣٥ مشاركا يمثلون ١٢ حزباً سياسياً و ٩ مرشحين.

٣٤ - وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو الدعم التقني إلى القيادة المشتركة لوزيري الداخلية والدفاع في الحكومة الانتقالية، التي أنشئت لرصد تنفيذ الخطة الأمنية الوطنية للانتخابات لعام ٢٠١٤. وبناءً على طلب من الحكومة الانتقالية، أجرى المكتب دورات تدريبية بشأن العملية الأمنية المعدَّة للانتخابات، وكان التدريب موجهاً إلى ما مجموعه ١ ٦٧٢ فرداً من أفراد الشرطة والجيش. وانتقل ضابط شرطة ومستشار عسكري من مكتب الأمم المتحدة المتكامل إلى المبنى الذي تعمل فيه القيادة المشتركة لمساعدتها في التخطيط للترتيبات الأمنية للانتخابات ورصدها وتنسيقها في بيساو وسائر مناطق البلد، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي وبعثة الجماعة الاقتصادية.

٣٥ - وأوفد الشركاء الدوليون لغينيا - بيساو ثماني بعثات لمراقبة الانتخابات في البلد، تضم ٥٤٢ مراقبا دولياً للانتخابات، بمن فيهم ٣٢ مراقبا لفترة طويلة. وقد أُوفدت البعثات من الاتحاد الأفريقي (٥٦)، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية (٥٧)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (٢٧٣)، والاتحاد الأوروبي (٥٩)، والبرلمان الأوروبي (١٣)، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية (١٦)، ومنظمة ''Ideal'' غير الحكومية (٤)، والبعثة المشتركة لتيمور - ليشتي ونيوزيلندا (٢٦)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (١٠)، والولايات المتحدة الأمريكية (١٦)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (١٢). ورغم عدم توافر أي أحكام قانونية تتعلق بمراقبة الانتخابات المحلية، فقد نشرت منظمات المجتمع المدني الوطنية نحو ٨٨٠ مراقباً في جميع أنحاء البلد من أجل مراقبة العملية من خارج مراكز الاقتراع.

باء - الحالة الأمنية

٣٦ - ظلت الحالة الأمنية مستقرة نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي نهاية اجتماع لرؤساء أركان الدفاع في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عُقد في بيساو في ١٩ شباط/فبراير، تعهَّد اللواء أنطونيو إنديايي، رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة في غينيا - بيساو، بانتهاج سياسة ''عدم التسامح مطلقاً'' إزاء الغش في الانتخابات العامة. ونقلت وسائط الإعلام أيضاً عنه قوله إن الانتخابات ستكون ''شفافة'' والأمن ''كاملاً''.

٣٧ - ورغم التزام قيادة القوات المسلحة بكفالة الأمن خلال العملية الانتخابية، فإن الشواغل المتعلقة بأمن المرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية ظلت قائمة. ففي ٦ آذار/مارس، أفاد فاوستينو إمبالي، رئيس الوزراء الأسبق وزعيم حزب البيان الشعبي، وأحد المرشحين الطامحين لمنصب الرئاسة، إلى مكتبَ الأمم المتحدة المتكامل بقيام خمسة من الأفراد العسكريين النظاميين، في ٥ آذار/مارس، بمصادرة مركبة زعم أن اللواء إنديايي قد أعطاها له. وأوضح السيد إمبالي أن الأشخاص الخمسة برّروا تصرفهم بحجة أنه لم يمتثل لطلب من اللواء إنديايي بالانسحاب من السباق الرئاسي لصالح السيد نابيام.

٣٨ - ووفقا للخطة الأمنية الوطنية للانتخابات بالصيغة التي جرت الموافقة عليها، كان الجيش جاهزاً للتدخل عند الطلب، ويملك قدرة احتياطية للتدخل في حالات الطوارئ. ورغم أنه كان يُتوقع من الشرطة والحرس الوطني توفير الأمن لجميع المرشحين، فإن بعض المرشحين الذين أعربوا عن قلقهم إزاء التعرض لمضايقات من أفراد الجيش طالبوا بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو بتوفير الحماية لهم، وقد استجابت البعثة لطلبهم هذا.

ثالثا - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

٣٩ - ظلت الحالة الاجتماعية والاقتصادية في غينيا - بيساو تنطوي على تحديات كبيرة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، لا سيما وأن البلد لم يتلق أي مساعدة للميزانية في الربع الأول من عام ٢٠١٤.

٤٠ - وفي ١٣ شباط/فبراير، أنهى وفد من صندوق النقد الدولي مهمة قام بها إلى بيساو استغرقت ثلاثة أيام. وأشار الوفد في بيان أصدره عند انتهاء مهمته إلى أن الاقتصاد لم يتعافَ من النتائج الاقتصادية والسياسية التي خلفها الانقلاب الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وقدر تحقيق نمو اقتصادي بنسبة ٠,٣ في المائة فقط في عام ٢٠١٣. وأشار الوفد أيضاً إلى أن المستويات المنخفضة لإدرار الدخل والمساعدة المالية الدولية قد أدّيا إلى تراكم المتأخرات من المرتبات المستحقة للموظفين المدنيين، بنسبة تبلغ ١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٤١ - وقام وفد رفيع المستوى من مجموعة الدول الهشة السبع بزيارة غينيا - بيساو في الفترة من ٥ إلى ١٥ آذار/مارس لإجراء تقييم أولي بشأن تنفيذ الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة. وعقد الوفد الذي قادته إيميليا بيريس، رئيسة مجموعة الدول الهشة السبع ووزيرة المالية في تيمور - ليشتي، اجتماعاً مع مجلس الوزراء في الحكومة الانتقالية، والبرلمانيين وممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وعمل الوفد في شراكة وثيقة مع

اللجنة الوطنية للتخطيط والتنسيق الاستراتيجي ووزارة الاقتصاد. وفي ١٠ آذار/مارس، قدمت السيدة بيريس إحاطة إلى الشركاء الدوليين لغينيا - بيساو، في بيساو، عن مهمة الوفد، وعرضت مقترحات تتعلق بإجراء تقييم لأوجه الهشاشة بعد الانتخابات، بهدف مساعدة السلطات الوطنية على تحديد الأولويات الوطنية التي ستُعرض على مؤتمرٍ للمانحين يجري خلاله إعلان التبرعات.

٤٢ - ورغم توقيع الحكومة الانتقالية ونقابات المعلمين على ميثاق اجتماعي يتعلق بقطاع التعليم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تواصلت الإضرابات نتيجةً لعدم إنجاز عملية متفق عليها لإقرار وإصدار قائمة موحدة لهيئة التدريس. وكان الهدف من القائمة الموحدة تيسير صرف مدفوعات المعلمين من أموال البنك الدولي. وأعلنت نقابة الصحة إضراباً لمدة خمسة أيام، كما أعلنت نقابة المعلمين إضرابا لمدة ٣٠ يوما اعتبارا من ١ نيسان/أبريل.

٤٣ - وارتفع خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد الحالات المبلَّغ عنها بشأن إصدار تراخيص غير قانونية لصيد السمك وبشأن قطع الأشجار وإزالة الغابات ومصادرة ملكية الأراضي بصورة غير مشروعة، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية. وفي مقابلة أجرتها وكالة ''لوسا'' (Lusa) للأنباء، في ٢٥ آذار/مارس، حذَّر مدير الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في بيساو من أن استغلال الرمال المعدنية الكبيرة الوزن وقطع الأشجار في البلد قد بلغا مستويات ''مثيرة للقلق''. وفي ٢٩ آذار/مارس، ذكر مدير منظمة ''تينيغوينا'' (Tiniguena)، وهي منظمة وطنية غير حكومية تُعنى بشؤون البيئة، في برنامج إذاعي في بيساو، أن أنشطة قطع الأشجار تنتهك أحكام قانون الحراجة لعام ٢٠١١، وأشار أيضاً إلى أن الإيرادات المتأتية من قطع الأشجار في غينيا - بيساو منخفضة إلى حد شديد بالمقارنة مع ما تدرُّه السوق الدولية من إيرادات في هذا المجال. وأضاف بأن منظمات المجتمع المدني تعتزم تقديم شكوى في المحكمة لوقف صادرات الأخشاب ودعوة السلطات المنتخَبة إلى فرض وقف اختياري لقطع الأشجار.

٤٤ - وفي ضوء الشواغل المتعلقة بإمكانية انتشار مرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا، وضعت الحكومة الانتقالية خطة طوارئ تهدف إلى منع أي انتشار للفيروس والسيطرة عليه، بدعم من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وسائر الشركاء في التنمية. وتشمل الخطة اتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز النظام الشامل للمراقبة الوبائية، وتفعيل اللجان المعنية بإدارة الأوبئة على جميع المستويات، وإنشاء وتجهيز مواقع لعزل الحالات المشتبه بها على جميع المستويات، بما في ذلك عند النقاط الحدودية، ونشر المعلومات والرسائل الرئيسية على السكان. ولم يُبلَّغ عن الاشتباه بأي حالة إصابة بمرض فيروس الإيبولا في غينيا - بيساو خلال الفترة المشمولة بالاستعراض.

رابعا – ملاحظات

٤٥ – شكلت النسبة المرتفعة للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم (ما يقرب من ٩٠ في المائة) في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية إنجازا تاريخيا، مما يدل بوضوح على تصميم شعب غينيا – بيساو على استعادة النظام الدستوري في البلد من خلال الوسائل الديمقراطية. وإني أثني عليهم جميعا، بمن فيهم السلطات الانتقالية، وهيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية، وقوات الدفاع والأمن، ومنظمات المجتمع المدني، والزعماء الدينيون، والجماعات النسائية، فضلا عن الشباب، لالتزامهم اللافت للانتباه بإكمال العملية الانتقالية.

٤٦ – كما أود أن أعرب عن تقديري للشركاء الدوليين لغينيا – بيساو، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، والاتحاد الأوروبي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وحكومتي تيمور – ليشتي ونيجيريا، على ما بذلوه من جهود قيمة طيلة العملية الانتخابية. فقد أسهم كل من مساعدتهم المالية والأمنية وكذلك دعمهم السياسي والمعنوي الثابت لشعب غينيا – بيساو إلى حد كبير في ضمان عدم تدهور الحالة في البلد وتحولها إلى أزمة مستعصية على الحل.

٤٧ – وبنفس الروح التي سادت خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، أحث شعب غينيا – بيساو على الخروج بأعداد كبيرة للتصويت لمرشحهم المفضل خلال الجولة الثانية، المقرر عقدها في ١٨ أيار/مايو. كما أشجعهم على مواصلة ممارسة ضبط النفس والتزام الهدوء اللذين أبانوا عنهما حتى الآن في العملية الانتخابية.

٤٨ – وبعد الانتهاء من العملية الانتخابية، سيكون من الأهمية بمكان بالنسبة للحكومة المنتخبة حديثا أن تحقق مكاسب ملموسة يكون لها أثر فوري على حياة جميع مواطني غينيا – بيساو. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وعلى وجه الخصوص، لكفالة أداء مؤسسات الدولة لمهامها، وتقديم الخدمات العامة ومنع استمرار تدهور الحالة الاجتماعية – الاقتصادية الصعبة السائدة، سوف تتطلب الحكومة الجديدة دعما مستعجلا للميزانية. وسيتعين على الحكومة الاتفاق على أهداف قريبة ومتوسطة الأجل من أجل استقرار البلد والإعداد لمؤتمر لإعلان التبرعات بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإنمائيين. ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم، من جانبه، ببذل كل جهد ممكن لتلبية الاحتياجات الملحة لمواطني غينيا – بيساو عن طريق التعهد بتقديم تبرعات والوفاء بالوعود المتعلقة بتزويد البلد بدعم مالي في المجالات المحددة ذات الأولوية.

٤٩ - وفي الأجلين المتوسط والطويل، سيكون من الأهمية بمكان بالنسبة لسلطات غينيا - بيساو أن تدير بكفاءة الموارد المتأتية من إيرادات الضرائب والمساعدة الدولية من أجل كفالة استدامة أداء مؤسسات الدولة لمهامها، ودفع المرتبات بصورة منتظمة إلى موظفي الخدمة المدنية وتقديم الخدمات الأساسية للسكان في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، أرحب بالحوار الجاري بين الشركاء الوطنيين والدوليين بشأن برنامج تحسين فعالية الحوكمة، الذي يهدف إلى تعزيز بناء مؤسسات الدولة في غينيا - بيساو. وأشجع جميع أصحاب المصلحة على دعم وضع الصيغة النهائية للبرنامج وتنفيذه. وأهيب أيضا بمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره تقديم الدعم إلى مؤتمر إعلان التبرعات المزمع عقده لتأمين الأموال اللازمة لتنفيذه.

٥٠ - وستحتاج السلطات المنتخبة إلى تشجيع الحوار الشامل والشفافية لكفالة أن تكون الحكومة الجديدة مبنية على أساس الجدارة والكفاءة والمساواة بين الجنسين. كما ستكون بحاجة إلى تعزيز المؤسسات في قطاعات الدفاع والأمن والعدل لتمكينها من الاضطلاع بأدوارها المحددة بموجب الدستور والحفاظ على النظام الدستوري.

٥١ - ويظل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في غينيا - بيساو أولوية الأساسية من أجل تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. لذا، سيكون من الضروري بالنسبة للحكومة الجديدة الالتزام بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع شعب غينيا - بيساو، من أجل وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب عن طريق ضمان إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وشفافة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتنفيذ سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٥٢ - وخلال السنتين الماضيتين، بلغ تدمير غابات البلد ومحمياته الطبيعية مستويات لم يسبق لها مثيل، نجمت عنه عواقب سلبية على البيئة وسبل عيش السكان. وظلت الموارد البحرية لغينيا - بيساو معرضة للخطر منذ سنوات لأن الدولة لم تكن قادرة على حماية مياهها ومكافحة الفساد. ويجب وضع حد لإصدار تراخيص صيد الأسماك غير القانونية في تجاهل تام لاستدامة مصائد الأسماك، إذا تأكدت المزاعم بهذا الشأن. وينبغي استخدام الدخل المتأتي من استغلال الموارد الطبيعية لصالح جميع السكان والأجيال المقبلة، وليس فقط لصالح مجموعة صغيرة من الأفراد. وسيكون على السلطات الجديدة العمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني، والشركات الخاصة، والمستثمرين من أجل جعل الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية أولوية من الأولويات الوطنية الرئيسية. وأحث الشركاء الدوليين على تقديم المساعدة للبلد في تحديد أفضل الممارسات المتعلقة بالشفافية في هذا المجال.

٥٣ - وستتيح العودة إلى النظام الدستوري الكامل لشعب غينيا - بيساو فرصة لفتح صفحة جديدة في تاريخ البلد. وإنني أدعوهم إلى الاستفادة من هذه البداية الجديدة والصمود في وجه أي تراجع محتمل للمكاسب الديمقراطية التي تحققت بالفعل، بطرق منها ممارسة الحكم الخاضع للمساءلة، وبناء علاقات مدنية - عسكرية منسجمة وضمان حماية وإعمال حقوق الإنسان الأساسية دون تمييز.

٥٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للموظفين في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وفريق الأمم المتحدة القطري، تحت قيادة ممثلي الخاص، وكذلك الشركاء الإقليميين والدوليين لغينيا - بيساو لما قدموه من مساهمات في الجهود الرامية إلى استعادة النظام الدستوري وتعزيز بناء السلام في البلد.